



العوامل المرتبطة بالفجوات المعرفية والتنفيذي لصائدى الأسماك ببخيرة البرلس بمحافظة
كفر الشيخ بقانون الصيد رقم 124 لسنة 1983

[30]

زينب محمود عبد الرحمن

قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - شبرا الخيمة - القاهرة - مصر

2. وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة الفجوات المعرفية للصيادين وبين كل من المتغيرات المستقلة الست التالية (الحالة التعليمية، عدد سنوات الخبرة، عضوية المنظمات المختلفة، التردد على المناطق الحضرية، التعرض لوسائل الإعلام، مصادر الحصول على المعلومات).

3. وجود علاقة إرتباطية معنوية بين درجة الفجوة التنفيذية للصيادين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: الدورات التدريبية، التردد على المراكز الحضرية، عضوية المنظمات المختلفة، المشاركة الاجتماعية، التعرض لوسائل الإعلام، مصادر الحصول على المعلومات).

4. إنخفاض درجة الاتصال الإرشادي (94,6%) بمبوحث بهذه المصادر الإرشادية (المركز الإرشادي، الندوات والاجتماعات الإرشادية الخاصة بقانون الصيد رقم 124، المركز البحثي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، الاتحاد التعاوني للثروة المائية).

المقدمة

تعتبر العمالة السمكية (الصيادين) من أهم عناصر الإنتاج السمكي إذ يتوقف مقدار الإنتاج السمكي إلى حد كبير على المستوى التكنولوجي للعمالة السمكية وتعتبر العمالة من أهم أهداف أى سياسية اقتصادية أو إجتماعية ولو كانت القوى العاملة السمكية فى مصر ذات خبرة ودراية كبيرة بفن الصيد فإن تحقيق معدلات عالية لتنمية الثروة السمكية فى مصر سوف يتوقف الى

الكلمات الدالة: الفجوات المعرفية والتنفيذي، صائدى الأسماك ببخيرة البرلس، قانون صيد الأسماك رقم (124) لسنة 1983

الموجز

إستهدف البحث التعرف على مستوى الفجوات المعرفية والتنفيذي لصائدى الأسماك ببخيرة البرلس الخاصة بقانون الصيد رقم 124 لسنة 1983، والتعرف على العوامل المرتبطة بمستوى الفجوات المعرفية والتنفيذي، والتعرف على درجة الإتصال الإرشادي بين صائدى الأسماك والمصادر الإرشادية المختلفة.

لتحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة قوامها 110 صائداً للأسماك من مركزى بلطيم وسيدى سالم بطريقة عشوائية من جملة صائدى الاسماك الحاصلين على بطاقات صيد وقد تم جمع البيانات عن طريق إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية خلال شهر مارس 2013، وتم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، ومعامل الإرتباط البسيط لبيرسون لتحليل البيانات.

وتمثلت أهم النتائج فيما يلى:

1. أن (53,6%) من المبحوثين كان مستوى فجواتها المعرفية متوسطة بجميع بنود القانون المدروسة والبالغ عددها (50 بنداً)، بينما الفجوات التنفيذية فكانت متوسطة لقراءة ثلثى المبحوثين (62,7%) بمبوحث.

(سلم البحث فى 15 يوليو 2015)

(الموافقة على البحث فى 18 أغسطس 2015)

والصيادين إجتماعيا وصحيا وإمدادهم بأدوات ومستلزمات الصيد الحديثة اللازمة للإستزراع السمكى وتقديم القروض لهم، وإنشاء مراكز لدراسة المخزون السمكى فى مناطق الصيد لتقدير كمية الأسماك بها، تحديد عدد رخص مراكب الصيد لكل حرفة للمحافظة على المخزون السمكى وإستخدام أساليب متطورة وحديثة للصيد، تطبيق التشريعات الخاصة بالصيد وأهمها (عدم إستخدام أساليب الصيد الجائر وإستخدام شباك الصيد المخالفة ذات فتحات ضيقة، وعدم إلقاء مخلفات الصرف الصحى ومخلفات المصانع فى المصادر المائية والتي تؤدى لتلوث المياه، ودراسة دورة حياة الأسماك ومنع صيد الأمهات أثناء الهجرة لوضع البيض والعمل على تطهير بواغيز البحيرات للحفاظ على الأسماك لضمان وصولها طازجة إلى المستهلك، بالإضافة للمشاركة فى عمل الإتفاقيات والتعاون والتكامل التام بين الدول الواقعة على البحار وذلك للإستفادة من مصايد أعالي البحار. (مجلة الصياد، 2008، ص4).

إن النهوض بالانتاجية السمكية هو حصاد لجهود إقتصادية وفنية وتنظيمية وتشريعية متكاملة وبعد العمل الإرشادى واحد من الأدوات الهامة فى هذا الصدد ولعل الدور الذى يمكن القيام به هو إحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية سواء كان هذا التغيير مادياً أو معنوياً. (العادلى، 1983).

فى ضوء ما سبق من محاولات تستهدف تنمية قطاع إنتاج الأسماك فلا بد من الإهتمام بأهم محاور العملية الانتاجية الا وهو العاملين (الصيادين) باعتبارهم الموصل الجيد بين أطراف العملية الانتاجية كلها والدعامة الأساسية لها ويعتبر أولى مستويات الإهتمام والعمل التنموى هو وعى الأفراد بواجباتهم وحقوقهم المهنية والتي تنظم لهم سير العمل بكفاءة وتضمن لهم الحصول على حقوقهم المادية والاجتماعية والمعنوية ولا يتم هذا بالشكل الصحيح إلا تحت إطار تشريعى يضمن سير العمل بكفاءة ونظام ويتوافق مع قواعد النظام الاجتماعى المحلى لهؤلاء وهذا ماتم فعله فى دراسة سابقة لـ (انجى خيرى، وزينب عبدالرحمن 2013) بعنوان ((وعى والتزام صاندى الأسماك ببحيرة البرلس بقانون الصيد رقم 124)) والتي أسفرت نتائجها الى أن حوالى (9,40%) من صاندى

حد كبير على مدى المحافظة على هذه القوة والعمل على تحسين مستواها عن طريق الإهتمام بالتعاون السمكى والنقابة العامة لعمال الصيد (عبد الحكيم، 1990، ص ص 46، 47) لأن الكفاية الإنتاجية للقطاع السمكى لا تأتى إلا بتطوير وتحديث وتنمية مصايد الأسماك ورفع كفاءتها الإنتاجية من خلال تحديث وتنمية وتطوير النشاط السمكى بكل أركانه الإنتاجية والإنشائية والتصنيعية والادارية وكذلك تنمية القوى البشرية الراغبة فى الإستزراع السمكى بإعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية وهدفها الجوهرى حيث ما يتوفر لديها من مهارات ومعارف وخبرات كلها تعتبر عناصر إستراتيجية ترتبط بقدرته كمصدر إنتاجى (التركى 1987، ص65) وخاصة فى ظل معاناة المصادر المائية السمكية المصرية عامة من التلوث والصيد الجائر، وقيود قوانين الصيد، وعدم توافر الكوادر المتخصصة، وهجرة الصيادين، وانتشار أساليب الصيد البدائية (عبد الحافظ، 1991، ص23) واستمرار تزايد أعداد عمالة القطاع السمكى بنسب أكبر عما يحدث فى القطاع الزراعى وعلى المستوى القومى بالإضافة إلى الأهمية النسبية لإجمالى عمالة القطاع السمكى حيث قدرت بحوالى 1,5% من العمالة على المستوى القومى (أبو العنين، 1992، ص12).

لذلك يعتبر نقص العمالة والكوادر الفنية المدربة ونقص البنية وخاصة فى مجال النقل والتخزين والتبريد، وعدم توافر بيانات دقيقة عن الإنتاج والمخزون السمكى، ونقص كفاءة وحدات الصيد، وعدم الإهتمام بالبحوث العلمية المرتبطة بإنتاج الأسماك، وإلقاء مخلفات المصانع والصرف الصحى فى البيئة المائية، وإنتشار أساليب الصيد البدائية والصيد الجائر حيث يتم الصيد بشباك ذات فتحات ضيقة تستنزف الزريعة، والصيد فى فترة تكاثر الاسماك، وغزارة عمليات الصيد طول العام أهم المعوقات للنهوض بالإنتاج السمكى فى مصر الأمر الذى يستلزم التغلب عليها من خلال (تدريب وتكوين جهاز للإرشاد السمكى يشمل على كوادر بشرية مدربة تقوم بإمداد المزارعين السمكيين بالتوجيه والمعلومات الضرورية فى مجال الإستزراع السمكى ويكون حلقة وصل بين المزارعين ومركز البحوث، والعمل على إنشاء جمعيات تعاونية لصاندى الأسماك تهدف الى رعاية المزارعين

- 3- ماهو مستوى الفجوات التنفيذية لصاندى بحيرة البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124؟
 4- ماهى العوامل المرتبطه بمستوى الفجوات التنفيذيه لصاندى بحيرة البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124؟
 5- ماهى درجة الإتصال الارشادى بين صاندى الأسماك ببحيرة البرلس والمصادر الارشادية؟

الأهداف البحثية

- 1- التعرف على مستوى الفجوات المعرفية لصاندى بحيرة البرلس فيما يتعلق بقانون الصيد رقم 124.
 2- التعرف على العوامل المرتبطة بمستوى الفجوات المعرفية لصاندى البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124.
 3- التعرف على مستوى الفجوات التنفيذية لصاندى البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124.
 4- التعرف على العوامل المرتبطه بمستوى الفجوات التنفيذيه لصاندى بحيرة البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124 .
 5- التعرف على درجة الإتصال الارشادى بين صاندى الاسماك ببحيرة البرلس والمصادر الارشادية.

الاطار النظرى

إن المعرفة هي مجموعة من المعانى والمفاهيم والمعتقدات والاحكام والتصورات الفكرية التى تتكون لدى الانسان نتيجة لمحاولاته المتكرره لفهم الظواهر والاشياء المحيطه (حسن، 1997، ص8)، فهى كل ما استقر فى ذهن الانسان من معانى وخبرات أمكن إكتسابها عن طريق حواسه المختلفة (عمر، 1983، ص18) وهى القدره على تذكر المعارف والمعلومات سواء عن طريق إستدعائها من الذاكره أو التعرف عليها (علام، 2002) فهى حصيلة الإمتزاج الخفى بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم والمعلومات وسيط لإكتساب المعرفة ضمن وسائل عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية (رزوقى، 2003، ص275) وأضاف (الصباغ، 2003، 276) أنها الأفكار أو الفهم الذى تبديه كينونه معينه (فرد أو مؤسسه أو مجتمع) والذى يستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكينونة، وتعتبر

بحيرة البرلس وعيمهم بينود قانون الصيد مرتفع، وأن حوالى (28,2%) من الصيادين كان مستوى التزامهم بالقانون مرتفع، ومثلت الخبرة والأهل والأصدقاء والجيران أهم مصادر معلومات المبحوثين، وبالنسبة لأهم مشاكل الصيادين فكانت معانتهم من أداء شرطة المسطحات المائية عند تطبيقهم للقانون، بالإضافة الى طلب الصيادين بتعديل بعض بنود القانون الخاصة بتجديد رخصة المركب سنوياً الى خمس سنوات، وطالبوا بتعديل البند الخاص بعدم جواز جمع ونقل الزريعة من البحر او البحيرة لتربيتها فى المزارع الا بتصريح) والتى دفعت للقيام بهذه الدراسة وهى التعرف على أهم العوامل المرتبطة بالفجوات المعرفية والتنفيذية الخاصة بقانون الصيد رقم 124 لصاندى بحيرة البرلس وذلك لضمان وصول التشريعات الخاصة بتنظيم عملية الصيد الى الصيادين لضمان وجود مجموعة من القواعد التى تجيز وتحدد العلاقات والحقوق بين الناس وبين المنظمات المسؤولة عن إنتاج الاسماك، والعلاقات التبادلية بين الفرد والدولة وبين الفرد وغيره داخل نفس مجتمع الصيد لتتمكن من توقيع العقوبات على أولئك الذين لا يلتزمون بالقواعد المؤسسة للقانون، والتحكم فى ردود أفعال الافراد (الصيادين) داخل مجتمعهم لعدم ترك الامور بين الناس بدون ضوابط مما يؤدي إلى تهديد وعدم إستقرار العلاقات الاجتماعية التى تربط الجماعات الانسانية داخل مجتمع الصيد والتى بدورها تؤثر سلباً على العملية الإنتاجية السمكية حيث نشوب العلاقات المتنافرة بين الصيادين والصراعات بينهم وبين الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن الانتاج .

المشكلة البحثية

فى ضوء ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية فى التساؤلات الآتية:

- 1- ما هو مستوى الفجوات المعرفية لصاندى البرلس فيما يتعلق بقانون الصيد رقم 124؟
 2- ما هى العوامل المرتبطة بمستوى الفجوات المعرفية لصاندى بحيرة البرلس الخاصه بقانون الصيد رقم 124؟

معرفة علمية تجريبية: تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وتجميع البيانات وتحليلها كما عرف (arab Biritish academy for higher education) أن أنواع المعرفة هي المعرفة المعلنة والمعرفة الكامنة

المعرفة المعلنة: هي ما يمكن التعبير عنه باللغة وأشكال التعبير الرياضية كالمعادلات والأدلة والكتابات المختلفة وهذا النوع من المعرفة قابل للانتقال بسهولة بين الأفراد بشكل معلن.

المعرفة الذاتية أو الكامنة في الانسان: وهي المعتقدات والاتجاهات والمدرجات والقيم الذاتية النابعة من التجارب الشخصية للانسان والتي تمثل جميع مفاهيمه وتجاربه وخبراته المختزنه داخله والتي لايعبر عنها صراحة ولايتم تناقلها بين الأفراد بشكل رسمي.

ويعتبر **التنفيذ** هو ثمرة المعرفة، بالإضافة الى أنه التصرف القانوني الذي يوجد علاقة قانونية وينشئ التزامات وحقوق للطرفين وهي علاقة إلزامية بأمر المشرع ومصدرها القانون فالقانون ينظم علاقات الأفراد بإنشائه للحق الموضوعي مما يتطلب الحق في التنفيذ (www.starimecom.faspix?t=30608230)

بنود قانون الصيد رقم 124 لسنة 1983

أولاً: الأحكام العامة

- 1- يجب أن تكون كل مركب مخصص للصيد قبل مباشرته مرقماً على جانبه بمعرفة الهيئة العامة للثروة السمكية
- 2- يجب الاهتمام برقم مركب الصيد وتجديده من قبل الهيئة العامة للثروة السمكية كلما محى.
- 3- لا يجوز لمالك المركب تغيير معالمه أو مقاساته دون موافقة الهيئة.
- 4- يجب على الصيادين ورؤساء مراكز الصيد تقديم كافة البيانات الاحصائية المتعلقة بالصيد والانتاج السمكي والتسويق وفقاً لللائحة التنفيذية.
- 5- يجب تجديد بطاقة الصيد التي تسمح للصيد مزاوله المهنة كل خمس سنوات.

المعرفة أساس السلوك الانساني وترجع أهمية دراسة الاحتياجات المعرفية الى أن المعرفة تؤثر على استجابة الفرد للاشياء والاشخاص وإن المزارع الواعي الذي يتمتع بمستوى معرفي مرتفع أفضل من غيره في سرعة الاخذ بالأفكار الجديدة وتبنيها (صالح 1987، ص ص 306-307) ويرجع تيشنور(الجمعية الامريكية، 1978، ص11) الإختلافات في المعرفة بين الأفراد الى الإختلاف في درجات ونوعيات الاتصال والعوامل الاجتماعية والإقتصادية والديموجرافية والعوامل المساعدة والمتمثلة في توافر الشيء ومستوى المجهود المطلوب للحصول عليهم وبصفة عامه يمكن حصر العوامل التي تساعد في تكوين فجوة معرفية في مستوى المهارات الاتصالية لدى الفرد، مستوى المعرفة الموجودة لديه، مستوى العلاقات الاجتماعية بما في ذلك نوع ومجال النشاط اليومي للفرد، عدد الجماعات التي ينتمى اليها الأفراد، والإتصال الشخصي، طبيعية النظام الاعلامي الذي يتولى نقل المعلومات، العمليات الإنتقائية في التعرض والإدراك والتذكر.

أنواع المعارف

حدها روجرز وشوميكر rogers&shoemaker (1970) في ثلاثة هي

- 1- الوعي وهو معرفة الفرد بوجود شيء ما .
- 2- معرفة أى المعلومات ضرورية لاستخدام الشيء .
- 3- معرفة المبادئ التي يقوم عليها هذا الشيء بينما ذكر مذكور (1983، ص183) أن أنواع المعارف هي

معرفة حسية: هي مجرد ملاحظة بسيطة غير مقصودة فيما تراه العين وما تسمعه الاذن وما تلمسه اليد وأن نتجه أنظار الشخص العادى إلى معرفة وإدراك العلاقات بين الظواهر وأسبابها.
معرفة فلسفية: أو تأملية تعتمد على التفكير والتأمل في الأسباب.

- 6- يجب تجديد رخصة المركب سنويا فى موعد لا يتجاوز التسعين يوما التالية لتاريخ 31 ديسمبر من كل عام.
- 7- لا يجوز استعمال رخصة الصيد فى غير الغرض المخصصة من أجله.
- 8- لا يجوز التنازل عن رخصة الصيد الا بموافقة الهيئة العامة للثروة السمكية.
- 9- يعفى من الحصول على بطاقة الصيد الصيادون بالمياه الداخلية الذين لا يستعملون الا بوصة واحدة بثلاثة سنارات على الاكثر.
- 10- لا يجوز تشغيل أى مركب برخصه مخصصة لمركب اخر.
- ثانيا: بطاقات الصيد**
- 11- إذا فقد المركب أو تعطل وقام مالك المركب بتجهيز مركب اخر بدلا منه خلال ثلاث سنوات من تاريخ الفقد أو صرف التعويض أو التأمين أو سنتين من تاريخ حدوث التلف كان له الحق فى استعمال الرخصة للمركب المعطل أو المفقود بعد موافقة الهيئة العامة للثروة السمكية.
- 12- يسحب ترخيص المركب إذا لم يجهز المالك المركب البديل للمركب المفقود أو المعطل خلال ثلاث سنوات من تاريخ الفقد أو صرف التعويض أو التأمين سنتين من تاريخ حدوث تاريخ حدوث التلف.
- 13- يجب مراعاة الاضاءة ليلا حسب قوانين الملاحة.
- 14- يجب البعد عن الممرات والمناطق الممنوع فيها الصيد من مصلحة الموانى والمناير.
- ثالثا : رخص ورسوم الصيد**
- 15- لايجوز قيادة مركب الصيد الا لمن يحمل شهادة من مصلحة الموانى والمناير.
- 16- لا يجوز الصيد الا فى الاوقات المصرح بيها.
- 17- لا يجوز الصيد ببعض أدوات الصيد الغير مصرح بها.
- 18- يمنع صيد احياء مائية تقل أطوالها أو أحجامها عن المصرح بها بقرار من وزير الزراعة.
- 19- لا يجوز صيد أسماك الزينة من المياه البحرية إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- 20- يمنع طحن الأسماك بجميع أحجامها إلا بتصريح من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- 21- لايجوز وجود أية أداة من أدوات وزن الأسماك على المركب.
- 22- لا يجوز الصيد بالمواد الضارة أو السامة أو المخدرة أو المميئة للأحياء المائية أو المفترقات.
- 23- لايجوز إنشاء الجزر أو الجسور أو السدود بالبحيرات وشواطئها أو تحويط أو تجفيف أية مساحة مائية بغير ترخيص.
- 24- لا يجوز لأى صياد أن يزاول مهنة الصيد إلا إذا كان حاصلاً على بطاقة الصيد.
- 25- على حامل بطاقة الصيد إبرازها عند كل طلب من السلطات المختصة.
- 26- لا يجوز للصيد الصيد فى المناطق الممنوع فيها الصيد إلا فى الأحوال الاضطرارية.
- 27- لا يجوز الصيد بالطراحة فى بحيرة البرلس خلال أشهر مايو ويونيه ويوليو من كل عام.
- 28- لا يجوز بيع أو شراء الأسماك داخل البحيرات.
- 29- لا يجوز استغلال جزر البحيرات ومراحاتها فى رعى الماشية وصيد الطيور إلا بموافقة الجهة المعنية.
- 30- لا يجوز تجفيف أى مساحة من البحيرات إلا بعد ثبوت عدم صلاحيتها من قبل اللجنة المختصة.
- 31- إذا تم تغيير الدرجة المرخص بها إلى درجة أدنى خلال مدة الترخيص وبموافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لا يحق للصيد استرداد فرق الرسوم.
- 32- إذا تم تغيير الحرفة خلال مدة الترخيص وبموافقة الهيئة العامة لتنمية لا يحق للصيد استرداد فرق الرسوم.
- 33- إذا تم تغيير المحركات خلال مدة الترخيص وبموافقة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية لا يحق للصيد استرداد فرق الرسوم.
- 34- لا بد لنقل ملكية المركب تقديم البائع شهادة معتمدة من الجهة المعنية بالثروة المائية بعدم مديونيته للجمعية التعاونية لصاندى الأسماك المنتمى إليها.

35- لا يجوز الترخيص لعدد من المراكب يجاوزه العدد الذى تحدده اللائحة التنفيذية بالنسبة لكل من طرق الصيد.

46- يجوز إعطاء تراخيص من قبل الجهة المعنية للثروة السمكية المائية بعمل حلقات الأسماك فى مناطق الصيد.

47- تصرف تراخيص للمراكب الأجنبية بموجب القانون.

48- تعفى أدوات ومعدات الصيد المستوردة للجمعيات بموجب القانون.

49- لا يجوز إلقاء أو تصريف مخلفات المصانع والمبيدات الحشرية التى تستخدم فى مقاومة الافات الزراعية وما يماثلها من مواد سامة أو مشعة فى المياه المصرية.

50- لا يجوز تلويث المياه بمواد تضر بالصحة العامة والثروة السمكية (قانون رقم 124 لسنة 1983 فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية).

رابعا : الحفاظ على الموارد المائية

36- المركب الذى يثبت قيامها بنشاط فى المياه البحرية فى غير المنطقة المحددة فى الرخصة تسحب رخصته لمدة ستة شهور، وإذا تكرر التجاوز يجوز سحب الرخصة نهائياً بقرار من وزير الدفاع أو من ينيبه.

37- المركب الذى يثبت قيامها بنشاط فى المياه البحرية بغير الطريقة المحددة فى الرخصة تسحب رخصته لمدة ستة شهور، وإذا تكرر التجاوز يجوز سحب الرخصة نهائياً بقرار من وزير الدفاع أو من ينيبه.

38- عدم نقل المركب من منطقة صيد إلى منطقة أخرى الا بموافقة الهيئة العامة للثروة بعد سداد رسوم النقل.

39- يجب تعيين المسئول عن إدارة المراكب فى حالة تعدد الملاك جمعيا مسئولين بالتضامن عن الرسوم والديون التى تستحق على المراكب طبقا لاحكام هذا القانون.

40- أجازت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الإعفاء من رخص الصيد إذا ثبت عجز المراكب والصيادين عن ممارسة مهنة الصيد.

41- أجازت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الإعفاء من رخص الصيد فى مناطق الصيد غير المستعملة التى تضار بسبب الكوارث.

42- لا يجوز ارساء أو تسيير المركب فى المناطق الممنوع الصيد فيها إلا فى الاحوال الاضطرابية الناجمة عن الظروف الجوية أوخلل فى المركب.

43- لا يجوز جمع ونقل زريعة الأسماك من البحر أو البحيرات لتربيتها بمزارع خاصة إلا بتصريح.

44- لا يجوز إزالة الأعشاب والنباتات المائية إلا بتصريح.

45- إذا دفع الصياد المخالف ما يوازى قيمة الغرامة تقضى الدعوى الجنائية ضده.

الدراسات السابقة

يرى الصاوى (1982) أنه يوجد تدنى فى المستويات المعرفية والمهارية للصيادين ببحيرة ادكو كما أضاف أن العوامل المرتبطة بالمستوى المهارى للمبحوثين هى (السن، وعدد أفراد الأسرة، والمستوى التعليمى للمبحوث وأبنائه، والمستوى المعيشى للأسرة، والاسهام الاجتماعى واجمالى الدخل السنوى بينما أشار سالم (1994) فى دراسته الى أن هناك انخفاض شديد فى درجة الفرص التدريبية المتاحة لصاندى البرلس بكفر الشيخ فى حين أشار (حسن، وآخرون 1999) فى دراسه لهم أن هناك عشر متغيرات كانت نسبة مساهمتها معنوية فى تفسير التباين الكلى لدرجة الوعى وهذه المتغيرات هى متغيرات شخصية: مستوى التعليم، درجة الانفتاح الجغرافى، الادراك لمشاكل المجتمع المحلى، درجة الانفتاح الثقافى، والمتغيرات الأسرية، المكانة الاجتماعية للأسرة، والمتغيرات الاجتماعية الاقتصادية للأسرة، حجم الأسرة، متوسط الدخل السنوى للأسرة، والمتغيرات المجتمعية درجة الاستفادة من خدمات المجتمع المحلى، درجة انتشار الفقر فى القرية بينما ذكر عبد البارى (2002) أن درجة فعالية الطرق الارشادية على أساس معدل التبنى لمزارعى الاسماك بكفر الشيخ كانت كالتالى: الزيارات

تفسير التباين الكلى لدرجة المستوى المعرفى لصاندى الأسماك المبحوثين وهى: الخبرة السمكية، وسن المبحوث، والتفرغ للعمل السمكى، والتمسك بالعمل السمكى، ومدى الرغبة فى تطبيق قوانين الصيد .

المتغيرات وطرق القياس

أولاً : المتغيرات المستقلة

1- السن: تم قياسه بالرقم الخام لعدد سنوات حياة المبحوث منذ ميلاده وحتى وقت إجراء الدراسة مقرباً لأقرب سنة ميلادية.

2- الحالة التعليمية: تم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التى أنهاها المبحوث فى المراحل التعليمية بنجاح على النحو التالى: أمى (0)، يقرأ (2)، يقرأ ويكتب (4)، ابتدائى (6)، اعدادى (9)، مؤهل متوسط (12)، على (16).

3- الدخل: تم قياسه بالرقم الفعلى للدخل الذى يحصل عليه المبحوث فى الشهر.

4- عدد سنوات الخبرة الوظيفية: تم قياسه بعدد سنوات خبرة المبحوث منذ عمله فى مهنة الصيد حتى وقت إجراء الدراسة.

5- الدورات التدريبية: تم قياسها بالعدد الخام للدورات التدريبية التى تلقاها المبحوث.

6- عضوية المنظمات المختلفة: تم قياس هذا المتغير من خلال متغيرين فرعيين تم جمع درجاتهم، حيث كان المتغير الاول هو العضوية فى المنظمات وقد تم جمع الدرجات التى حصل عليها المبحوث فى جميع المنظمات التى كان المبحوث عضو بها، حيث اعطي المبحوث الدرجات التالية: (1) العضوية عادية، و(2) عضوية إدارية، اما المتغير الثانى فكان درجة حضور المبحوث لاجتماعات المنظمة التى هو عضو بها، وقد اعطي المبحوث الدرجات التالية: لا أحضر (0)، نادراً (1)، وأحياناً (2)، ودائماً (3). وقد تم جمع الدرجات التى حصل عليها فى كلا المتغيرين للحصول على الدرجة الممثلة لمتغير العضوية فى المنظمات.

7- التردد على المناطق الحضرية: تم قياسه بالرقم الخام لعدد مرات التردد شهرياً لكل مبحوث على المركز او المحافظة او المحافظات الأخرى.

الحقلية، الزيارات المكتبية، الاجتماعات الارشادية، مجلة الارشاد الزراعى، زيارة أخصائى الارشاد السمكى، الاتصال التلفونى، الخطاب الشخصى، مجلة التعاون الزراعى، البرامج المسموعة المرئية، المتاحف الزراعية، المعارض الارشادية، النشرات الارشادية، البرامج المسوعة، الملصقات الارشادية، كما رأت زينب عبد الرحمن (2007) أن هناك انخفاض فى مستوى معارف زارعى الاسماك بمحافظة دمياط بالتوصيات الفنية للحد من تلوث الأسماك وأن أكثر العوامل المرتبطة والمؤثرة على درجة المعارف هى (الاتصال الارشادى، مصادر الحصول على المعلومات، المسافة بين مقر الإقامة والمزرعة السمكية، عدد الاحواض، الحالة التعليمية، الجهود الارشادية، التعرض لوسائل الاعلام، وأن هذه العوامل تسهم فى تفسير حوالى (46,4%) من التباين فى درجة معرفة المبحوثين كما أضافت أن أكثر العوامل المؤثرة على درجة تنفيذ المبحوثين للتوصيات المرتبطة بالحد من تلوث الأسماك هى (التعرض لوسائل الاعلام، الجهود الارشادية، مصادر الحصول على المعلومات، الاتصال الارشادى، المسافة بين مقر الإقامة ومكان المزرعة السمكية، وهذه العوامل مجتمعه تساهم بتفسير حوالى (34%) من التباين فى درجة تنفيذهم كما ذكر التركى (2008) أن هناك انخفاض فى المستوى المعرفى للصيادين بمحافظة كفر الشيخ وذكر أيضاً أن هناك علاقة ارتباطية طردية معنوية عند المستوى الاحتمالى (0,01) بين درجة المستوى المعرفى للصيادين وكل من عمر المبحوث، والتفرغ للعمل السمكى، والخبرة السمكية، والتمسك بالعمل السمكى، وعدد المصادر المعرفية السمكية، واجمالى الانتاج السمكى السنوى، واجمالى الدخل السمكى السنوى، وعلاقة ارتباطية معنوية طردية عند المستوى الاحتمالى (0,05) مع كل من درجة الطموح ومدى الرغبة فى تطبيق قوانين الصيد بينما لم يثبت وجود علاقة عند أى من المستويين الاحتماليين المقبولين إحصائياً مع كل من المتغيرات التالية: الانفتاح الحضارى، والسعة الأسرية، والإسهام الاجتماعى، وكفاية أدوات ومستلزمات الصيد، والقيادية، وعدد سرحدات الصيد شهرياً، وأن هناك خمس متغيرات مستقلة أسهمت بنسبة (67,99%) فى

المدى النظري للفجوات المعرفية لجميع البنود بين (50-صفر) درجة، حيث أعطي المبحوث درجة واحدة عند معرفته بكل بند من بنود القانون وفي حالة عدم معرفته أعطي (صفر)، وفيما اختص بالمجموعة الاولى الخاصة بالإحكام العامة تراوح المدى النظري بين (10-صفر) درجة، وللثانية الخاصة ببطاقات الصيد بين (4-صفر) درجة، وللمجموعة الثالثة (21-صفر) درجة، وللرابعة الخاصة بالحفاظ على البيئة والموارد المائية بين (15-0) درجة.

مستوى الفجوات التنفيذية: هي ناتج طرح الدرجة التي حصل عليها المبحوث عند سؤاله عن تنفيذه لبنود القانون من الدرجة الكلية عند تنفيذه لجميع بنود القانون، وقد تراوح المدى النظري للفجوات التنفيذية لجميع البنود بين (صفر-150) درجة، حيث أعطي المبحوث الدرجات (3-2-1-0) بالنسبة للاستجابات دائما أحيانا نادرا لا يحدث وذلك على الترتيب، وفيما اختص بالمجموعة الأولى الخاصة بالإحكام العامة تراوح مداها النظري بين (30-صفر) درجة، وللثانية الخاصة ببطاقات الصيد بين (12-صفر) درجة، وللمجموعة الثالثة (63-صفر)، وللرابعة الخاصة بالحفاظ على البيئة والموارد المائية بين (45-صفر) درجة.

التعريفات الاجرائية

مستوى الفجوة المعرفية: هي عبارة عن الفرق بين المستوى المعرفي المرغوب وهو معرفة كل بنود القانون الصيد رقم 124 والمستوى المعرفي الفعلي للصيادين بينود القانون وقت اجراء البحث.

مستوى الفجوة التنفيذية: هي عبارة عن الفرق بين المستوى التنفيذي للصيادين لجميع بنود قانون الصيد رقم 124 ومستوى تنفيذ صائدي بحيرة البرلس الفعلي لبنود القانون وقت اجراء البحث.

فروض البحث

لدراسة علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع تم صياغة (فرضين نظريين، وأربعة وعشرون فرضاً إحصائياً).

8- الاستعداد للتجديد: تم قياسه من خلال طرح سبع عبارات يجب عليها المبحوث لمعرفة مدى استعدادهم للتجديد، حيث أعطى المبحوث (ثلاث) درجات في حالة ما يكون لديه استعداد للتنفيذ الفوري ودرجتان في حالة ما سوف ينتظر غيره ينفذ (درجتين)، ودرجة واحدة) في حالة عدم التنفيذ، وجمعت الدرجات لتعبر عن إجمالي استعداد المبحوث للتجديد، وتراوحت الدرجة الكلية لهذا المتغير بين (7-21) درجة .

9- المشاركة الاجتماعية: تم قياس هذا المتغير من خلال طرح ست عبارات على المبحوثين لمعرفة مدى مشاركة المبحوث، حيث أعطى المبحوث (أربع) درجات في حالة الإجابة ب (دائما)، وثلاث درجات في حالة الإجابة ب (أحيانا)، و(درجتين) في حالة الإجابة ب (نادراً)، و(درجة واحدة) في حالة لا يحدث وجمعت الدرجات لتعبر عن إجمالي مشاركة المبحوث، وتراوحت الدرجة الكلية لهذا المتغير ما بين (6-24) درجة.

10- الاتصال الارشادي: تم قياس هذا المتغير من خلال وضع ست عبارات، وكل مبحوث يسجل استجابته على متصل (دائما، وأحيانا، نادراً، لا يحدث) تعكس درجه الاتصال حيث أعطيت الدرجات (4، 3، 2، 1) على الترتيب، وتراوحت الدرجة الكلية لهذا المتغير بين (6-24) درجة.

11- التعرض لوسائل الإعلام: تم قياسه من خلال وضع ثمانى عبارات وكل مبحوث يسجل استجابته على متصل (دائما، أحيانا، نادراً، لا يحدث) وتم إعطاء الدرجات (4،3،2،1) على الترتيب وتراوح المدى النظري بين (8-32) درجة.

12- مصادر الحصول على المعلومات: تم قياسه بإعطاء قيم رقمية تمثل عدد المصادر التي عادة يستقى منها المبحوث المعلومات بواقع درجة واحدة لكل مصدر.

ثانياً: المتغير التابع

مستوى الفجوات المعرفية: هي ناتج طرح الدرجة التي حصل عليها المبحوث عند سؤاله عن معرفته ببنود القانون من الدرجة الكلية التي كان ممكن ان يحصل عليها عند معرفته بجميع بنود القانون، وقد تراوح

معاينة مقدارها 10% (110 صائدا للأسماك من جملة صائدي الأسماك الحاصلين على بطاقة صيد من مكاتب المصايد في كل من مركزي بلطيم وسيدي سالم)، وقد اعتمد البحث في جمع البيانات الميدانية على استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية تم تصميمها واختبارها مبدئياً، من مجتمع البحث خلال شهر مارس 2013.

الأساليب الإحصائية

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون لعرض البيانات وتحليلها احصائياً.

نتائج البحث

الهدف الأول: التعرف على الفجوات المعرفية لصاندى الاسماك ببخيرة البرلس الخاصة بقانون الصيد رقم

124

أوضحت نتائج البحث أنه بالنسبة لمستوى الفجوات المعرفية للمبحوثين الخاص بجميع بنود القانون البالغ عددها (50 بند) فكان متوسطاً لحوالى (53,6%) مبحوث، ومنخفضاً لحوالى (46,4%) أما بالنسبة للاحكام العامة التى تتكون من (10 بنود) فكان حوالى أكثر من ثلاث أرباع العينة (77,3%) مبحوث مستوى فجواتهم المعرفية منخفضة، وعن الفجوات المعرفية المتعلقة ببنود بطاقات الصيد (4 بنود) فكانت منخفضة لحوالى (97,3%) مبحوث، بينما الفجوات المعرفية لرخص ورسوم الصيد (21 بند) فكانت مرتفعة لحوالى (46,4%) مبحوث وبالنسبة للفجوات المعرفية للحفاظ على الموارد المائية (15 بند) فكانت منخفضة لحوالى (97,3%) مبحوث ويتضح مما سبق أنه لا بد من زيادة الجهود والانشطة الارشادية التى تعمل على رفع مستوى وعى الصيادين والتغلب على مستوى الفجوة المعرفية لديهم، وخاصة فيما يتعلق بالاحكام العامة ورخص ورسوم الصيد.

الفرض النظري العام الأول ونصه: ترتبط الفجوات المعرفية بالمتغيرات المستقلة موضع الدراسة التالية (السن، الحالة التعليمية، الدخل، عدد سنوات الخبرة الوظيفية، الدورات التدريبية، عضوية المنظمات المختلفة، التردد على المناطق الحضرية، الاستعداد للتجديد، المشاركة الاجتماعية، الاتصال الارشادى، التعرض لوسائل الإعلام، مصادر الحصول على المعلومات).

الفروض الإحصائية من الأول وحتى الثانى عشر (1-12) ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق أثنى عشر (12) فرضاً إحصائياً من الفرض الأول وحتى الفرض الثانى عشر (1-12) تشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها لا توجد علاقة ارتباطيه بين الفجوات المعرفية وبين متغيرات الدراسة المستقلة الاثنى عشر السابق الإشارة إليها كل على حده).

الفرض النظري العام الثانى ونصه: ترتبط الفجوات التنفيذية بالمتغيرات المستقلة موضع الدراسة التالية (السن، الحالة التعليمية، الدخل، عدد سنوات الخبرة الوظيفية، الدورات التدريبية، عضوية المنظمات المختلفة، التردد على المناطق الحضرية، الاستعداد للتجديد، المشاركة الاجتماعية، الاتصال الارشادى، التعرض لوسائل الإعلام، مصادر الحصول على المعلومات).

الفروض الإحصائية من الثالث عشر وحتى الرابع والعشرون (13-24) ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق أثنى عشر (12) فرضاً إحصائياً تشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها (لا توجد علاقة ارتباطيه بين الفجوات التنفيذية وبين متغيرات الدراسة المستقلة الاثنى عشر السابق الإشارة إليها كل على حده).

الطريقة البحثية

اعتمد البحث على منهج المسح الاجتماعى بالعينة، حيث اجري هذا البحث حول بحيرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ، والتي تعد من أكبر البحيرات انتاجاً للأسماك في مصر، حيث بلغ اجمالى انتاج الأسماك منها 45544 طن (كتاب الإحصائيات السمكية، 2011، ص18)، وتم اختيار عينة الدراسة وفقاً لكسر

جدول رقم 1. مستوى الفجوات المعرفية ببنود قانون الصيد للمبحوثين

بنود القانون		مستوى منخفض		مستوى متوسط		مستوى مرتفع	
		التكرار %		التكرار %		التكرار %	
أحكام عامة (10 بنود)		77,3	85	22,7	25	0	0
بطاقات الصيد (4 بنود)		97,3	107	2,7	3	0	0
رخص ورسود الصيد (21)		30,9	34	30,9	34	46,4	51
الحفاظ على الموارد المائية (15)		97,3	107	2,7	3	0	0
اجمالي البنود (50)		46,4	51	53,6	59	0	0

* التوزيع النسبي للمبجوثين منسوب إلى الحجم الكلي لعينة الدراسة وهو 110 مبجوث. المصدر: عينة البحث

جدول رقم 2. معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين مستوى الفجوات المعرفية للمبجوثين الخاصة بقانون الصيد رقم 124 والمتغيرات المستقلة

رقم الفرض	اسم المتغير	معامل الارتباط	المعنوية
1	السن	0,016	غير معنوى
2	الحالة التعليمية	*0,361	معنوى
3	الدخل	0,016	غير معنوى
4	عدد سنوات الخبرة	**0,77	معنوى
5	الدورات التدريبية	0,154	غير معنوى
6	عضوية المنظمات المختلفة	**0,389	معنوى
7	التردد على المناطق الحضرية	**0,307	معنوى
8	الاستعداد للتجديد	0,041	غير معنوى
9	المشاركة الاجتماعية	0,51-	غير معنوى
10	الاتصال الارشادي	016،	غير معنوى
11	التعرض لوسائل الاعلام	** -0,195	معنوى
12	مصادر الحصول على المعلومات	** -0,266	معنوى

المصدر : نتائج تحليل بيانات البحث

**معنوى عند 0,01

*معنوى عند 0,05

الهدف الثاني: التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الفجوات المعرفية لصاندى بحيرة البرلس الخاصة بقانون الصيد رقم 124

لتحقيق هدف الدراسة الثانى الخاص بتحديد العوامل المرتبطة والمؤثرة على الفجوات المعرفية تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون كما هو موضح بجدول رقم (2).

بينت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود علاقة ارتباطية معنوية موجبة بين الفجوات المعرفية للصيادين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية (الحالة التعليمية، عدد سنوات الخبرة، عضوية المنظمات المختلفة، مصادر الحصول على المعلومات) وكان من المنطقى أن تكون العلاقة عكسية ولكن يمكن إرجاع العلاقة الطردية بين مستوى الفجوة المعرفية لدى المبجوثين والحالة التعليمية إلى عدم دراسة أو أى من مواد قانون الصيد رقم 124 لسنة 1983 فى أى مرحلة من المراحل التعليمية، أما عن عدد سنوات الخبرة الوظيفية فكلما زادت زادت الفجوة المعرفية الخاصة بمعرفة بنود القانون وهذا يمكن إرجاعه إلى أن المبجوثين ذو الخبرة المرتفعة غالباً ترتفع أعمارهم العمرية وهذه الفئة من كبار السن يقل تعرضهم لمصادر المعلومات المعرفية المتخصصة مثل ترددهم على المراكز الارشادية، الندوات، الاجتماعات بالإضافة إلى مقاومتهم الى الجديد والمستحدث فيقل مستوى معارفهم وبالتالي تزيد فجواتهم المعرفية.

أما عن عضوية المنظمات المختلفة فزيادة عضوية المنظمات تمكن المبجوثين من زيادة معارفهم ولكن

الموارد المائية (15) فكان مستوى الفجوة التنفيذية منخفضاً لحوالى (100%) من المبحوثين.

الهدف الرابع: التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى الفجوات التنفيذية لصاندى بحيرة البرلس الخاصة بقانون الصيد رقم 124

لتحقيق هدف الدراسة الرابع الخاص بتحديد العوامل المرتبطة بمستوى الفجوات التنفيذية تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون كما هو موضح بجدول رقم (4) وبينت نتائج تحليل بيانات البحث وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين الفجوات التنفيذية للصيادين وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية (الدورات التدريبية، عضوية المنظمات المختلفة، التعرض لوسائل الإعلام، مصادر الحصول على المعلومات) وكان من المنطقي ان تكون العلاقة بين الفجوات التنفيذية للصيادين والدورات التدريبية عكسية ولكن يمكن أن نعزو هذا الى قلة الدورات التدريبية الخاصة بتطبيق قانون الصيد أو عدم احتواء مضمون البرامج التدريبية التي حصل عليها الصيادين على مايتعلق بقانون الصيد وعقوبات عدم تنفيذ بنوده، وعن عضوية المنظمات المختلفة يمكن ارجاعها الى عدم قيام المنظمات التي يشترك فيها الصيادين بإدراج ما يساعد الصيادين على تنفيذ القانون ضمن أنشطة المنظمة مثل (ندوات، اجتماعات، مطبوعات) أو عدم تخصص المنظمات التي يشترك فيها الصيادين بمجال الصيد وقوانينه، وعن التعرض لوسائل الاعلام فعلى الرغم انها تقوم بزيادة الرسائل الاعلامية المعرفية التي تقوم بتقليل الفجوة المعرفية كما سبق ذكره فى الجزء الخاص بالفجوات المعرفية إلا أنه يمكن إرجاع الأسباب إلى قلة معدل تكرار الرسائل أو شكل المادة الاعلامية المقدم غير مناسب للصيادين أو عدم الاستعانة بالمتخصصين القانونيين ذوى الكفاءة الاتصالية العالية التي تمكنهم من تبسيط مواد القانون أثناء شرحها وعدم تعقيدها للتأثير عليهم فى اتجاه تنفيذ بنود القانون، وعلاقة ارتباطية معنوية عكسية بين (المشاركة الاجتماعيه، التردد على المراكز الحضريه) وبناءً على ذلك يمكن رفض الفروض الإحصائية التالية (17)، (18)،

ترجع هذه العلاقة ربما الى قلة المعارف الخاصة بقانون الصيد رقم 1983 التي تعرض لها المبحوثين داخل بعض المنظمات التي يشترك بها أو الى عدم انتمائه الى أى هيئة قانونية، وعن مصادر المعلومات ليس من الضروري أن يكون كل فرد لديها مصادر معلومات كثيرة يكون لديها معارف كثيرة عن مختلف جوانب الحياة وخاصة القوانين، فالبرغم من زيادة عدد مصادر معلومات المبحوثين الا أنه لم يتم تدعيم إحداها بمعارف خاصة بقانون صيد الاسماك رقم 124 لسنة 1983.

وعن العلاقة الارتباطية السالبة فكانت بين الفجوات المعرفية و(التردد على المناطق الحضرية، والتعرض لوسائل الاعلام) مما يدل على أن مستوى الفجوة المعرفية يقل مع زيادة التردد على المناطق الحضرية وزيادة التعرض لوسائل الاعلام التي تقوم بعرض برامج اعلامية خاصة بنود قانون الصيد رقم 124 للصيادين بناءً على ذلك يمكن رفض الفروض الإحصائية التالية (2)، (4، 7، 6، 11، 12) ومن ثم قبول فروضها البديلة والتمثلة فى وجود علاقة ارتباطية معنوية بين الفجوات المعرفية لصاندى بحيرة البرلس بقانون الصيد رقم 124 والمتغيرات المستقلة السابق الإشارة إليها.

الهدف الثالث: التعرف على مستوى الفجوات التنفيذية لصاندى بحيره البرلس الخاصة بقانون الصيد رقم 124 لسنة 1983

أشارت نتائج البحث أن غالبية المبحوثين بنسبة (62,7%) من إجمالي عينة البحث ذوي مستوى متوسط من الفجوات التنفيذية لجميع بنود القانون الخمسون، بينما مستوى الفجوات التنفيذية للصيادين فيما يتعلق بالاحكام العامة (10 بنود) فكان منخفضاً لحوالى (53,6%) متوسط لحوالى (45,5%) من المبحوثين، وعن مستوى الفجوة المتعلق بنود بطاقات الصيد فكان منخفضاً لحوالى (100%) من المبحوثين على الرغم من انخفاض وتوسط الفجوة المعرفية للصيادين وهذا يرجع إلى أن جميع المبحوثين حاملي بطاقات الصيد، وبنود رخص ورسوم الصيد (21) فكان مستوى فجواتهم التنفيذية مرتفع لحوالى (63,6%) من المبحوثين، بينما بنود الحفاظ على

19، 24، 23، 21) ومن ثم قبول
فروضها

جدول رقم 3. مستوى الفجوات التنفيذية لبنود قانون الصيد للمبحوثين

بنود القانون	المستوى المنخفض		المستوى المتوسط		المستوى المرتفع	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
أحكام عامة (10 بنود)	59	53,6	50	45,5	1	0,9
بطاقات الصيد (4 بنود)	110	100	0	0	0	0
رخص ورسود الصيد (21)	29	26,4	11	10	70	63,6
الحفاظ على الموارد المائية (15)	110	100	0	0	0	0
اجمالي البنود (50)	39	39,5	69	62,7	2	1,8

* التوزيع النسبي للمبحوثين منسوب إلى الحجم الكلي لعينة الدراسة وهو 110 مبحوث.
المصدر: عينة البحث

البديلة والمتمثلة في وجود علاقة إرتباطية معنوية بين
الفجوات التنفيذية لصاندي بحيرة البرلس بقانون الصيد
رقم 124 والمتغيرات المستقلة السابق الإشارة إليها.

جدول رقم 4. معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين
مستوى الفجوات التنفيذية لصاندي بحيرة البرلس
الخاصة بقانون الصيد رقم 124 والمتغيرات المستقلة

رقم الفرض	اسم المتغير	معامل الارتباط	المعنوية
13	السن	0,155	غير معنوية
14	الحالة التعليمية	0,226	غير معنوية
15	الدخل	0,039	غير معنوية
16	عدد سنوات الخبرة	0,102	غير معنوية
17	الدورات التدريبية	*0,194	معنوية
18	عضوية المنظمات المختلفة	**0,370	معنوية
19	التردد	** -0,283	معنوية
20	الاستعداد للتجديد	0,041	غير معنوية
21	المشاركة الاجتماعية	* -0,41	معنوية
22	الاتصال الإرشادي	0,133	غير معنوية
23	التعرض لوسائل الاعلام	**0,508	معنوية
24	مصادر الحصول على المعلومات	**0,274	معنوية

المصدر: نتائج تحليل بيانات البحث الميدانية

**معنوية عند 0,01 *معنوية عند 0,05

الهدف الخامس: التعرف على درجة الإتصال
الإرشادي بين صاندي الاسماك ببخيرة البرلس
والمصادر الإرشادية

أظهرت نتائج البحث أن درجة إتصال المبحوثين
منخفضة بالمصادر الإرشادية التالية (المركز
الإرشادي - الندوات والاجتماعات الإرشادية الخاصة
بقانون الصيد رقم 124 - المركز البحثي - الهيئة
العامة لتنمية الثروة السمكية - الاتحاد التعاوني للثروة
المائية) المسؤولة عن تقديم المعارف الفنية المتخصصة
والمشورة الفنية للصيادين والمساعدة في حل ما يقابلهم
من مشاكل أثناء الانتاج بالإضافة الى قيامها بتوعيتهم
بالمعايير والقوانين الخاصة بالصيد لتمكينهم من معرفه
حقوقهم وواجباتهم (إتصال في إتجاهين بين الصيادين
والمصادر الإرشادية) وذلك لغالبية المبحوثين حوالى
(94,6%) من المبحوثين كما موضح بجدول رقم (5)،
وتعتبر درجة الإتصال الإرشادي والتردد على
المصادر الإرشادية من جانب الصيادين أحد العوامل
المسؤولة عن رفع مستوى معارفهم الصحيحة لذلك
يمكن أن نعزو وجود بعض الفجوات المعرفية لدى
صاندي بحيرة البرلس ببند قانون الصيد رقم 124

إلى إنخفاض درجة الاتصال بالمصادر الإرشادية المختلفة .

4- قيام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالقاهرة وفروعها المختلفة على مستوى المحافظات بتوفير نسخ مطبوعة من بنود قانون الصيد رقم 124 بقسم الارشاد والتطوير داخل الهيئة وداخل المراكز الإرشادية المختلفة على مستوى المحافظات لسهولة مساعدة المترددين من الصيادين عليهم للاستفسار عن أى من بنود القانون .

جدول رقم 5. درجة الإتصال الإرشادى بين المبحوثين والمصادر الإرشادية

الفئات	عدد	%
إتصال منخفض (6-12)	104	94,6
إتصال متوسط (12-18)	4	3,6
إتصال مرتفع (18-24)	2	1,8
الإجمالى	110	100

المصدر: بيانات البحث الميدانية

التوصيات

5- التكامل والتنسيق والتعاون بين جميع الجهات المسؤولة عن التشريع والجهات المسؤولة عن مراقبة تنفيذ القانون (الارشاد السمكى والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والاتحاد التعاونى للثروة المائية) وعمل برتوكول تعاون بينهم وذلك ليس فقط لنشر الوعى السليم بينود القانون بين الصيادين ولكن لضمان تنفيذهم للبنود و فرض إجراءات مشددة وعقوبات على الصيادين المخالفين.

1- قيام جهاز الارشاد السمكى باستخدام الطرق الاتصالية الارشادية المختلفة (الفردى – الجماعى -الجماهيرى) وذلك على التوازى لعمل توعية مكثفة ودورية ومستمرة لتوعية الصيادين بشكل سليم ببنود قانون الصيد رقم 124 للتغلب على الفجوات المعرفية والتنفيذية بالإضافة الى قيام المرشدين بعمل حلقات نقاشية للصيادين بصفة دورية للتعرف على بنود القانون الغير مطبقة من جانب الصيادين والبنود التى تحتاج الى تعديل والقيام بنقل ذلك الى الهيئة العامة للثروة السمكية لنقلها الى الهيئة التشريعية لتغييرها.

6- على الهيئة التشريعية المسؤولة عن تعديل وتغيير بنود القانون سرعة الاستجابة لاجراء التعديلات الخاصة ببعض مواد قانون الصيد رقم 124 لسهولة تطبيقها من جانب الصيادين وضمان الحفاظ على الموارد المائية والثروة السمكية المصرية للتغلب على الفجوات التنفيذية

2- قيام الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالتعاون مع المراكز الارشادية والمنظمات الاهلية على مستوى المحافظات بعمل حملات إرشادية سريعة عند حدوث أى تعديل أو تغيير فى أى من بنود قانون الصيد رقم 124 لضمان سرعة وصول التعديل للصيادين على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة.

7- ضرورة اهتمام المنظمات الحكومية والغير حكومية المختلفة الخاصة بمجال الثروة السمكية بوضع قانون الصيد رقم 124 لسنة 1983 ضمن أولويات أنشطتها المقدمة للصيادين وذلك عن طريق (توفير نسخ للاطلاع داخل المنظمة، مناقشة بنود القانون مع الصيادين وعقوبات عدم التنفيذ أثناء الاجتماعات الدورية، الاهتمام بمعرفة بنود القانون التى تحتاج الى تعديل من جانب الصيادين وتوصيل ذلك للهيئة التشريعية) للمساعدة فى التغلب على الفجوات المعرفية والتنفيذية للصيادين.

3- عمل دورات تدريبية مكثفة للمرشدين بحضور متخصصين قانونيين لشرح بنود القانون المختلفة لهم وتدريبهم عليه لسهولة نقلها الى المسترشدين (الصيادين) لتمكنهم من التغلب على الفجوات المعرفية والتنفيذية الخاصة بالقانون.

8- قيام القائمين على العمل الاعلامى الحكومى والخاص (المرئى، المقروء، المسموع) بالتركيز على قطاع الصيادين وكيفية تنمية وعيهم بكل ما يتعلق بالحفاظ على الثروة السمكية بصفة عامة وقانون الصيد رقم 124 لسنة 1983 بصفة

على وعى الشباب الريفي الزراعى بصيانة البيئة، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، نشرة بحثية رقم 240، ص16.

رزوقي، نعيمة حسن جبر 2003. رؤية مستقبلية لدور اختصاصى المعلومات فى البيئية الرقمية، المعارف والكفاءة والجودة وقائع المؤتمر الثالث عشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (بيروت 29 اكتوبر، 1 نوفمبر 2002) تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص275.

زينب محمود عبد الرحمن 2007. دور الترشيد السمكى فى تنمية وعى العاملين بالاستزراع السمكى للحد من تلوث الاسماك، قسم المجتمع الريفى والارشاد الزراعى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص63.

سالم، زكريا محمد 1994. دراسة معارف ومهارات الزراع المرتبطة بتربية الأسماك فى أقاليم عاصمة واقتصادياتها فى بعض قرى محافظتى البحيرة ودمياط، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ص75.

صالح، صبرى مصطفى 1987. دراسة توضيحية للعمل الارشادى فى محافظة البحيرة، رسالة دكتوراة، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ص30.

عبد البارى، محمد فرج 2002. معرفة مربى الأسماك بالطرق الإرشادية المستخدمة فى نشر توصيات الاستزراع السمكى ورأيهم فى مدى الاستفادة منها بمحافظه كفر الشيخ، قسم بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية، معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية، ص11.

عبد الحافظ، سعيد محمد، الكريونى، ابراهيم عوض 1992. اقتصاديات التشغيل الحالى لمشروع الإقفاص السمكية بمحافظه دمياط، نشرة وبحوث التنمية، بحث رقم 750، ص199.

عبد الحكيم، نبيل فهمى 1995. إنتاج الأسماك، كلية الزراعة، جامعة الأزهر ص46، 147، 46
عمر، أحمد وآخرون 1983. الارشاد الزراعى المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ص20.

خاصة من خلال ادراج ذلك ضمن الرسائل الاعلامية لهم بالاضافة الى زيادة معدل تكرار الرسائل وعمل حملات اعلامية مكثفة تستهدف القضاء على الفجوات المعرفية والتنفيذية للصيادين.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو العنين، سامى محمد، 1992. اقتصاديات الاستزراع السمكى وتحليل الدخل والتكاليف لبعض مزارع الاسماك فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ص195.

انجى، خيرى فايد، زينب محمود عبد الرحمن 2013. وعى والتزام صائدى الاسماك ببحيرة البرلس بقانون صيد الاسماك رقم 124 لسنة 1983، المؤتمر الدولى للعلوم البيئية، ص ص274-277.

التركي، محمود محمد 1987. دراسة تحليلية للاحتياجات الإرشادية لصائدى الأسماك وحائزى المزارع السمكية ببحيرة البرلس بمحافظه كفر الشيخ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص70.

التركي، محمود رجب 2008. المستوى المعرفى لصائدى الأسماك فى تداول وحفظ الأسماك وتسويق الأسماك ببحيرات مصر الشمالية، مجلة الجمعية العلمية للإرشاد الزراعى، مجلد12، العدد13، ص576.

الصباغ، عماد 2003. رؤية مستقبلية لدور اختصاصى المعلومات فى إدارة المعرفة إدارة المعلومات فى البيئية الرقمية المعارف والكفاءة والجودة وقائع المؤتمر الثالث عشر للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات (بيروت 29، اكتوبر، نوفمبر، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص275.
العادلى، أحمد السيد، وآخرون، 1983. دراسة بعض إمكانيات العمل الإرشادى السمكى بين الصيادين ببحيرة إدكو، المؤتمر الإرشادى ومنجزات 30 عام، مركز البحوث الزراعية، ص195.

حسن وآخرون، يسرى عبد المولى، محمود صالح محمود، مها محمد فهمى 1999. دراسة لبعض العوامل الشخصية والاسرية والمجتمعية المؤثرة

شكر وتقدير

تتقدم الباحثة بخالص الشكر والتقدير إلى أ.د. محمد محمود بركات، أستاذ الاجتماع الريفي بالكلية على ما قدمه من مساعدات علمية أفادت في إثراء هذا العمل العلمى كما تتقدم بالشكر الى د. إنجى خيرى فايد، باحث بمعهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية على ما قدمته من مساعدات أثناء جمع البيانات.

علام، صلاح الدين محمود 2002. القياس والتقييم التربوى، دار الفكر الفكر العربى، القاهرة ، 16 قانون رقم 124 لسنة 1983 فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية، المطابع الإمبرية. مجلة الصياد، أكتوبر، 2008، ص4.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Roger, E.M. and Shomeker, F. 1971. Communication of Innovations Across _cultural approach the free Press _New your 1971. p. 16.

ثالثا: مراجع الانترنت

www.starimecom.faspx?t=30608230